المبحث الرابع
الأمم المُتَحِدَة والحملة الدُولِيَة
لمكافحة الإرهاب

الإرهاب ظاهرة داهمت العالم منذ أقدم العصور، وأرتبطت بظروف التطور الإجتماعى والإقتصادى فى المجتمعات المختلفة، غير أن الإرهاب كظاهرة بدأ يلح على المجتمع الدولى تارة فى إطار أزمة الديمقراطية فى الدول الديمقراطية ، وتارة أخرى فى محيط العلاقات الدولية وفى الدول النامية خصوصا خلال مراحل البناء السياسى والإجتماعى ثم ما صادفته من أزمات فى النظم السياسية وأزمة الحريات، ثم ما لبث الإرهاب أن أرتبط بحركات التحرر الوطنى والأساليب التى استخدمتها فى سبيل نيل أستغلال بلادها، كما أرتبط تارة ثالثة بأزمة الحريات فى معظم البلاد.

والظاهرة الأرهابية عالمية سواء من حيث نطاق إنتشارها فهى تصيب معظم المجتمعات لأسباب مختلفة وظروف متباينة، وهى عالمية من حيث الأطراف بالأضافة إلى عالمية المكان، فقد ثبت أن الإرهاب لا يعرف مكانا محرما وإنما يمتد حتى إلى أقدس الأماكن كما رأينا فى أحداث الحرم الشريف بمكة المكرمة عام ١٩٧٩، وقد أكتوت بناره معظم دول العالم من اليابان شرقا إلى الولايات المتحدة غربا، فلم يستثنى الأرهاب مكانا، كما لم يفلت منه أحد وهو إلى ذلك يقع فىأى ساعة فى الليل والنهار.

وقد لجأت الدول فى بعض الأحيان إلى الأمم المتحدة لتنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب، ويمكن أن نعتبر بداية هذه الجهود إتفاقية

الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ المبرمة فى نيويورك لحماية الأشخاص المحميين دوليا بحكم وظائفهم من الإرهاب والخطف، ثم إتفاقية مكافحة المرتزقة وتدريبهم وتخبئتهم وتمويلهم، ولكن المنظمة الدولية إهتمت بشكل مباشر عام ١٩٨٨ بالإرهاب الذى تستخدم فيه المواد المتفجرة نظرا لإتساع رقعة هذه الأعمال، ومن المتصور أن ضحايا الإرهاب ونسبة الوفيات بسببه قد أصبحت فى بعض الدول من الإرتفاع بحيث صار سببا رئيسيا للوفاة الأمر الذى تكشف عنه وثائق الأمم المتحدة.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد عنيت فى وقت متأخر بالظاهرة الإرهابية فإن الأقاليم والمنظمات الدولية قد انشغلت بشكل مباشر بهذه الظاهرة، وأحيانا فى وقـــت مبكـــر، نذكر على سبيل المثال الإتفاقية الأوربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٧٧ والإتفاقية المبرمة بين دول أمريكا اللاتينية، وأخيرا الإتفاقية العربية لمناهضة الإرهاب المعقودة عام ١٩٩٨.

وقد ألقت تفجيرات نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علامات إستفهام كبيرة ليس فقط حول الدور المتصور للأمم المتحدة فى الحملة الدولية لمكافحـــة الإرهـــاب، وإنما كذلك بالنسبة للدور المسموح به للأمم المتحدة فى هذا المجال، خاصة وأن هذه الأحداث فرضت معالجة فورية للموضوع، وألحت على الإجابة من كل إتجاه.

ولعل قضية دور الأمم المتحدة فى إطار الحملة الأمريكية قد جاءت على خلفية بالغة الحساسية والدقة، وهى أن هناك الحاحا من جانب الغرب لتأكيد حق التدخل الخارجى بكل أصنافه وتحجيم دور الأمم المتحدة، وسيقت فى هذا المقام الكثير من الأسباب والحجج والمبررات

تارة باسم الإنسانية كلها، وتارة أخرى عندما تكون الاعتبارات الإنسـانية واضحة، وتارة ثالثة لأسباب سياسية دون حاجة إلى غطاء قانونى مثل حماية وإنقاذ الرعايا. وجانب آخر من حساسية الموقف يتصل بحوادث سَابِقَة، وهى قضية " لوكربى " حيث إستخدم مجلس الأمن سلطات واسعة لفرض العقوبات على"ليبيا" حتى يرغمها ــ ضمن شروط أخرى ــ على أن تثبت بالفعل والقول إدانتها للإرهاب، وأولى أدلة ومشاهد عزمها على ذلك التخلى عن سيادتها القضائية والقبول بمحاكمة المشتبه فيهِمَا فِي بريطانيا أو الولايات الْمُتَّحِدَة رغم أن الأدلة لم تحولها من مستوى الاشتباه إلى مستوى الإتهام أمام المحاكم الأمريكية والبريطانية، ودفع الشعب الليبى كله مقابل تهمة غير مؤكدة لما يزيد على عشر سنوات.

وفى ظل هذه الظروف وقعت التفجيرات الإرهابية فى أهم المدن الأمريكية، فكان رد الفعل الأمريكى عصبياً إلتبست فيه أمور متناقضة وهى:

الأمر الأول: البحث عن الجناة ومعاقبتهم.

الأمر الثانى: الحملة الشاملة ضد الإرهاب وتصفية أوكاره، مع ما يكتنف ذلك من صعوبات جمة أهمها عدم الإتفاق على ما يعد عملا إرهابيا.

الأمر الثالث: تشوق الشعب الأمريكى إلى الإنتقام لكرامته المهدرة رغم تملكه لكل أصناف القوة الطاغية، ولا يمكن الجمع بين هدف العدل والإنتقام فى وقت واحد خاصةً وأن الإثنين يتحققان بنفس الوسيلة وهى

القوة، فالإنتقام بحاجة إلى تحديد الهدف الذى يتجه إليه الإنتقام، كما أن العدل يتطلب إستكمال التحقيق والكشف عن الحقيقة. ولعل من أهم ضوابط إستخدام القوة لتحويلها من الإنتقام صوب العدل والشرعية هُو أن يتم هذا الإستخدام فى إطار الأمم المتحدة ضد هدف محدد له مايبرره فعلا.

ومعنى ذلك أن التحالف السياسى والعسكرى الدولى الذى تنميه واشنطون لابد أن يناقش فى مجلس الأمن وأن يشترك فى المناقشة أكبر عدد من الدول المؤثرة لاستجلاء الحق والتوصل إلى القرار المناسب، وذلك لأن إستخدام القوة خارج إطار المنظمة الدولية هُوَ إنتهاك للميثاق وعلامة علَى تجاوز الأمم المتحدة.

ففى أزمة كوسوفا تم تجاوز الأمم المتحدة تحت ستار الأسباب الإنسانية التى تبيح فى نظر حلف الناتو التجاوز عن حظر إستخدام القوة فى الميثاق. صحيح أن مجلس الأمن فى الظروف الراهنة يتفهم المناخ النفسى للولايات المتحدة وأن بقية الدول الدائمة العضوية عدا الصين، وإلى حد ما روسيا الاتحادية تساند واشنطن مساندة علنية، إلا أن إستصدار قرار من المجلس مهما كانت صياغته بشكل إعترافا بأن نظام الأمم المتحدة مهما كان طيعا فى يد واشنطن لا يزال هُوَ إطار إستخدام القوة.

ويبدوَ أن التمسك النظرى من جانب واشنطن بدور الأمم المتحدة لتوسيع الحملة الأمريكية يستند إلى الفرضية السابقة، ولكن إذا ضاقت واشنطن بأية قيود وتأخير فى المجلس فسوف تبادر بتطبيق خطتها دون إكتراث بالمجلس، وتعلم واشنطن جيدا أن الأمم المتحدة ليست هامة فقط

فى هذه المرحلة ولكنها هامة بشكل أكبر عندما توضع خطط تفصيلية وسياسية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب، فالواضح أن التجربة الأمريكية الحالية تحركها دوافع آنية وغضب شعبى عارم، ولا يمكن أن تقتلع ظاهرة كاملة تجذرت فى شبكة العلاقات الدولية طوال الأعوام الثلاثين الماضية بضربة واحدة، وإلا كان مثل هذا التفكير ضربا من المقامرة لا يليق بطبيعة الظاهرة وتعدد أبعادها ودواعيها وتباين مفاهيمها وإرتباط ذلك بقوى ومصالح وثقافات لا يمكن إختزالها بحملة عسكرية مهما اتسع نطاقها وإتسع إطار البحث والإستقصاء فيها.

والخلاصة أن دور الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب يجب أن يكون أساسيا والعمل فى إطارها والضمان لبناء التحالف الدائم لاقتلاع الإرهاب، والعمل الدبلوماسى الصبور والدؤوب فى إطار المنظمة الدولية، وهذا كله أكبر ضمانات استرداد الولايات المتحدة لهيبتها المفقودة ولهيبة القانون الدُولِي والعدالة.